

من قوانين التطور اللغوي:

التوهم أو القياس على الحمل

الأستاذ عبد الجبار توأمة

معهد الآداب واللغة العربية

جامعة باتنة

تخطى، بعض كتب التصحيح اللغوي حديثا جمع (مدير) في الاستعمال الشائع على (مدراء) ويرى أن الصحيح هو جمع السلامة (مديرون) فقط، لأن من شروط جمع الصفة على (فعلا) أن تكون صفة للذكر عاقل على صيغة (فعليل) بمعنى (فاعل). صحيحة اللام، غير مضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم ك (نبيه) و (نبهاء) و (النيم) و (الزُماء)، ولفظ (مدير) هو على صيغة (مفعل) لا على (فعليل).¹

بيد أن سبويه وغيره من النحاة كانوا قد وضعوا قواعد لتكسير صيغة الفاعل والمفعول من المزيد، وتكرر الحديث عن هذه القواعد في كتب الصرف، وعلى هذا يكون تكسير صيغة الفاعل وصيغة المفعول المزيدين سائقا في القياس، يقول سبويه: (وإن

(1) معجم الاخطاء الشائعة، محمد المعدناني، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1985، ص93.

والدراسات اللغوية في العراق، د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الرشيد، بغداد 1981، ص99.

سميت رجلاً بمسلم، فأردت أن تكسر، ولا تجمع بالواو والنون قلت "مسالم" لأنه اسم مثل مطرف² والواضح هنا أن الباعث لسيبويه وغيره على وضع القواعد لتكسير هذه الأنواع هو العمل بها عند التسمية، والملاحظ بعد هذا أن سيبويه يورد في الكتاب أن تكسير صيغة الفاعل في المزيد وتكسير صيغة المفعول في الثلاثي والمزيد وتكسير بعض صيغ المبالغة كـ (فعال) و (فعليل) موقوف على السماع³، وإن كان هذا ففيم كان الحديث عن هذه القواعد المذكورة آنفاً؟

وإن تفاضينا عما ذكره سيبويه وغيره من النحاة من قواعد تكسير صيغة الفاعل والمفعول من المزيد بفرض التسمية، نستطيع في عصرنا الحاضر - تمشياً مع ما يعبر عنه بـ "التوهم" - أن نذكر أن جمع (مدير) على (مدراء) هو توهم أن ياء (مدير) زائدة، فجمعت الكلمة كما يجمع (كريم) على (كرماء) و (ظريف) على (ظرفاء) . والتوهم قد وقع للعرب قديماً في بعض الألفاظ، فتوهم بعضهم زيادة ياء (معيشة) فجمعها على (معاش)، وقد جاء ذلك في قراءة قرآنية كما سنشير إليه لاحقاً، وتوهم بعضهم زيادة (الف) (مفارة) فجمعها على (مفائر)، وتوهم بعضهم زيادة ياء (مسيلة) فجمعها على (مسلان)، والقياس (مسائل)، كما جمعت على أمثلة.

هذا وقد عرف قدماء اللغويين العرب هذه الظاهرة، وسموها (التوهم) أو (الحمل) أو (القياس الخاطيء) يقول سيبويه، (فأما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن (مصيبة) فعلية، وإنما هي (مفعلة)⁴ ويقصد سيبويه هاهنا أن الصواب (مصايب) بالياء وليس بالهمزة، وفي الاستعمال الحديث يكثر قولنا (مصائر) جمعاً

(2) الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ص 98/2.

(3) المرجع السابق 210/2.

(4) المرجع السابق 367/2.

(مصير)، و(مكائد) جمعا لـ (مكيدة) و (مضائق) جمعا لـ (مضيق)، والقاعدة المشهورة في مثل هذه الألفاظ أن تجمع بالياء لا بالهمزة، فيقال (مصاير، مكاييد، مضايق)، لأن الياء في هذه المفردات أصيلة لا زائدة، وإنما تقلب همزة في الجمع الياء الزائدة، كـ (صحيفة) على (صحائف)، والواو الزائدة كـ (ركوبة) على (ركائب)، والألف الزائدة كـ (رسالة) على (رسائل)، ومع ذلك فقد سمع عن العرب (مصائب) التي خطأها سيبويه جمعا لـ (مصيبة)، كما سمع (منائر) جمعا لـ (منارة) مع أن الألف أصلية، وقد رأى مجمع اللغة العربية القاهري أن يسوي بين حروف المد الأصلية وحروف المد الزائدة وبذلك قراره: (ترى اللجئة جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة مفاعل بالمد الزائد في صيغة (فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين (مفاعل) قلبها همزة، سواء أكانت أصلها واو أو ياء، فيقال: (مكائد ومكاييد) و (مفاور ومفاثر)⁵. وقد أيد أحد أعضاء المجمع البارزين اتجاه المجمع بأن ساق شاهدا من القراءات القرآنية، وهو قراءة نافع وابن عامر والأعرج وزيد بن علي وغيرهم: (وجعلنا لكم فيها معاش) (الاعراف: 10)، مع أن جمع (معيشة) ذات الياء الأصلية يكون على (مفاعل) كما ساق قول الغراء: (ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة)⁶ وهنا نرى أن يسمى هذا القياس بالقياس على الشبه أو الحمل، وليس على الخطأ مراعاة لقوانين التطور اللغوي، كما لاحظ اللغوي الفذ الفراء الذي نورد نصه عن تلك القراءة بأكثر تفصيل: (ومثل معاش من الواو مما لا يهمز لو جمعت (معونة) قلت (معاون) أو (منارة) قلت (مناور)، وذلك أن الواو ترجع إلى أصلها، لسكون الألف قبلها، وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها

(5) في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969، ص 226/1.

(6) معاني القرآن، الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط 2، 1980، ص 373/1.

في اللفظ وعدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء (أمسلة) شبه بفعيل وهو (مفعّل) وقد همزت العرب (مصائب) وواحدتها (مصيبة) شبهت بـ (فعيلة) لكثرتها في الكلام...⁷. وهذا النص المهم نستفيد منه عدة أمور منها: أن الفراء يذكر القاعدة أو القياس المعروف عند النحاة لكنه لا يرفض التطور خلاقه، بل يعلل له ويفسر بكثرته في الكلام الذي يعني التطور في الاستعمال وشيوع هذا التطور، وذلك كالذي يظهر في كلمة (منارة) التي ذكر أن القياس في جمعها هو (مناور)، لكن العرب من جراء التطور اللغوي همزتها فلم يعد يسمع من يجمعها على (مناور) بل على (مناثر) التي سوغها - على خرقها القياس - كثرة الاستعمال، وكان هذا في القرن الثاني للهجرة.

وحديثاً نجد في أرض العراق الدكتور إبراهيم السامرائي يذكر أنه قد شاع جمع (مدير) على (مدراء) في لغة الدواوين الرسمية عندهم، وكأنهم لا يعرفون أن الكلمة تجمع جمع تصحيح على (مديرون) ثم يقول: (وأغلب الظن أن الذي سهل هذا التجاوز أنهم حملوا (مدير) على (فعيل) التي تجمع على (فعلاء)، وربما لم يبق جمع (مدراء) مكاناً لجمع (مديرون) في الاستعمال الجاري في العراق)⁸، ويلاحظ هنا أن د. السامرائي لم يجنح إلى تخطي هذا الاستعمال المبني على مبدأ القياس على الحمل لعلمه بالتطور اللغوي وقوانينه، ثم لشيوع الاستعمال في كل العراق.

ومن مصر يذكر المرجون د. إبراهيم أنيس أن بحث توهم الأصالة أو تهمة الزيادة ليس إلا ناحية من الظاهرة اللغوية التي تحدث عنها بإسهاب "هرمان بول" وسمّاها القياس الخاطيء، واعتبرها مسؤولة عن معظم التغيرات التي تطرأ على اللغة، ثم يقول بعد هذا: (ولا نغالي حين ننسب معظم ما نسميه الآن بالأخطاء اللغوية إلى هذا القياس الخاطيء).

(7) المرجع السابق 373-374.

(8) التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط3، 1983، ص124.

ولاشك أن ظاهرة القياس الخاطئ، كانت تقع بين العرب القدماء واعتبرنا نحن المولدين ما نشأ عن قياسهم الخاطئ، شيئا مقبولا وسجلناه في كتب اللغة والمعاجم، وروينا عنهم، أما آثار القياس المقياس لدينا نحن المولدين فقد حاريناها دون هوادة، ولزلنا نحاربها، لأننا نسلب أنفسنا حق تطوير أي ناحية من نواحي اللغة العربية. أما في معظم اللغات الأوروبية فقد ترك القياس الخاطئ، آثارا كبيرة في مراحل تطورها، فما كان يعد أخطاء منذ قرنين مثلا أصبح الآن يعترف به كعنصر صحيح فصيح في هذه اللغات⁽⁹⁾.

ومن مصر أيضا يعقب الأستاذ الشيخ محمد علي النجار رحمه الله على موضوع التوهم وآثاره في العربية، بأن التوهم واقع في العربية وله آثار لغوية وتصرفات لسانية يقتضيها، واللغوي عليه أن ينظر في آثاره والتصرفات الناشئة عنه وقياسها بمقاييسه في القياس والسماع ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه، وأن من شرط القياس ألا يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة، لأن التوهم الذي يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة أو إلى أمر غير مستحسن فيها ينبغي الحكم على آثاره بالشذوذ، وتضييق أمره فيما ورد عن العرب، إذ كان التوهم نفسه على خلاف الأصل في اللغة⁽¹⁰⁾.

وأنا أقول بعد هذا في استعمال (مدير) في الجمع (مدراء): لقد خرج النحاة قراءة نافع وابن عامر⁽¹¹⁾ على أن (معيشة) وهي (مفعلة) شبهت بفعيلة، وخرج القراء (مصائب) على تشبيه (مصيبة) بـ (فعيلة) لكثرتها في الاستعمال، وعلى هذا لماذا لا يجوز لنا نحن اليوم ذات التخريج، تسويفا لهذا التطور في الاستعمال، لاسيما وأن الأمثلة متشابهة ومتناظرة في التشبيه بـ (فعيل) في بعضها وفي كثرة الاستعمال

(9) في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية القاهري، ص 45/1.

(10) المرجع السابق 47/1.

(11) انظر البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مكتبة النصر الرياض، ص 492/2.

وشيوعه كذلك، حتى إنه لم يعد يسمع جمع (مديرون) إلا قليلا، كما لم يعد يسمع جمع (مناور) لـ (منارة)، أم أن الأمر حلال لهم حرام علينا. وقد أحسن مجمع اللغة العربية القاهرية عندما أورد في هذا قرارا تحت عنوان (توهم الحرف الزائد أصليا) سنة 1965، والذي معناه أن اللجنة رأت في ضوء ما أثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول لم يبلغ درجة القاعدة العامة، غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون، ودعمها المحدثون، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد والمتحول، مما يستعمله المحدثون، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة.¹²

والذي يلاحظ أخيرا أنه من الواجب قبول الاحتراز الوارد في قرار المجمع، والمتمثل في شرط اشتهار الاستعمال المخالف للأصل ودعوة الحاجة إليه، وهو ما يوضحه ويؤكدده أيضا ما ذكره الشيخ النجار من أن التوهم الذي يفضي إلى أمور مرفوضة في اللغة أو إلى أمر غير مستحسن فيها، ينبغي الحكم على آثاره بالشذوذ. فالتوهم أمر واقع في العربية، معجما وصرفا وتركيبا، بيد أنه ككل أمر مخالف للأصل ما ينبغي أن يترك حبله على غاربه، فالقياس على الحمل يجب أن يكون الحمل فيه على الشبيه سائفا مقبولا لا شطط فيه ولا بعد، وإن كان الاستعمال لا يشيع فيه في الغالب إلا ما كان الشبه من جهة التوهم قريبا وملبسا أحيانا، كتوهم أصالة الحرف أو زيادته في الكلمة لمشابته كلمة أخرى تأخذ شكلها في الجمع مثلا.

(12) في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية القاهري، 44/1.